

الغزو التركي للأراضي العراقية... قراءة في الأسباب والتداعيات

◆ هشام الهبيشان*

في البداية، لا يمكن إنكار حقيقة أن الأتراك حاولوا وما زالوا يحاولون المسن بوحدة الجغرافيا والديمقراطية للدولة العراقية من خلال السعي إلى السيطرة وفرض النفوذ على مساحات جغرافية من شمال العراق، فالنظام التركي أظهر منذ بداية الحدث العراقي رغبته الجامحة بسقوط العراق، وخصوصاً شماله، في أيدي الفوضى، ودفع كثيراً باتجاه انهيار الدولة والنظام السياسي العراقي، وهذا الأمر ينطبق كذلك على أطماع الأتراك بالشمال السوري، فكانت لهم صولات وجولات في هذا السياق، ليس أولاً فتح حدودهم بالكامل أمام السلاح والسلاحين العابرين والمبارين للقارات من تركيا مروراً بسورية وإلى العراق، وليس آخرها ما جرى من أحداث مؤخراً من غزو لمحافظة الموصل، حيث الهدف الرئيسي للتدخل التركي هو الاستحواذ والسيطرة على جزء من الجغرافيا العراقية لتحقيق مطامع اقتصادية وسياسية تركية قديمة.

فتركيا لم تات إلا العراق لمحاربة حزب العمال الكردستاني، أو لضرب تنظيم داعش «الإرهابي»، وهي التي تعتبر من أهم داعيمه، وإنما جاءت لغزو العراق بعدما تيقنت بأن مساحه المناورة لها في سورية قد ضاقت بشكل كبير بعد التدخل الروسي، ولها قبل الدولة التركية، والآتي من المزيد من تدهور الوضع الاستحواذ والسيطرة على جزء من الجغرافيا العراقية لتحقيق مطامع اقتصادية وسياسية تركية قديمة.

هنا لا يمكن إنكار حقيقة أن الغزو التركي للأراضي العراقية ما كان ليتم لو أن التوافق والدعم لهذه الخطوة التركية من بعض الأنظمة العربية والغربية وبعض القوى السياسية العراقية في بغداد وإقليم كردستان.

في هذه المرحلة تحديداً، يمكن القول إن المرحلة المقبلة ستشهد حتماً تغييراً ملموساً بقواعد الاشتباك في الإقليم

ككل، وعلى مستوى القوى العالمية الكبرى بعد الغزو التركي للأراضي العراقية، فاليوم نرى أن هناك مباركة إلى حد ما من بعض القوى العربية والمجاورة للعراق مثل السعودية وغيرها لهذه الخطوة التركية، وهذا الأمر ينطبق كذلك على الموقف الأميركي المؤيد للخطوة التركية إلى حد ما، في حين نرى أن إيران عارضت هذه الخطوة التركية ووقفت ضدها، وهذا ما ينطبق كذلك على الموقف الروسي، وهذا الأمر بحذ ذاته وفي هذه المرحلة بالتحديد، يؤكد أن جميع المعطيات الإقليمية والدولية تشير إلى تصعيد واضح بين الفرقاء الإقليميين والدوليين، وهذا بدوره سيؤدي إلى المزيد من تدهور الوضع في العراق وتدهور أمن المنطقة ككل، كنتيجة لهذا الغزو التركي للأراضي العراقية.

هنا لا يمكن إنكار حقيقة أن الغزو التركي للأراضي العراقية ما كان ليتم لو أن التوافق والدعم لهذه الخطوة التركية من بعض الأنظمة العربية والغربية وبعض القوى السياسية العراقية في بغداد وإقليم كردستان.

في هذه المرحلة تحديداً، يمكن القول إن المرحلة المقبلة ستشهد حتماً تغييراً ملموساً بقواعد الاشتباك في الإقليم

كوا ليسا

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.

قالت مصادر جمعيات الإغاثة الأممية في اليمن إن مطالبه حكومة منصور هادي برحيل مفوضية حقوق الإنسان العاملة في اليمن بسبب تقاريرها التي تكشف الجرائم السعودية من دون مسابرة للفرق الآخر، تعني اعتراضاً سعودياً بالعجز عن الرد القانوني بالوقائع على ما ورد في تقارير المنظمات الأممية، وتعني أن ما هو حاصل فعلياً من ارتكابات بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي سيكشفه وقف الحرب أكبر بكثير من المعلوم والموثق أممياً.



وأخر آذار لإيجاد أماكن استقبال للاجئين السوريين. وأكد الدبلوماسي الإيطالي الذي خلف منذ بداية السنة البرتغالي أنطونيو غوتيريس، أن هذا الاجتماع هو الأول من نوعه للامم المتحدة. وأضاف أن المؤتمر «سيقتصر على اللاجئين السوريين كونهم المشكلة الأكثر إلحاحاً. لكن من المهم أن يكون هناك تمثيل جيد على المستوى الوزاري، وإن تاتي الدول مع التزامات ملموسة للأماكن، وليس أموالاً.» وأشار المفوض الأعلى إلى أن تركيا تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين في العالم، معلناً أنه سيتوجه إلى هناك الشهر الحالي، وكذلك إلى الأردن ولبنان، قبل مؤتمر إنساني في لندن في الرابع من شباط مخصص لجمع الأموال.

وبالنسبة لشبكات الاتجار بالبشر، التي تستفيد من محنة السوريين الفارين من مناطق النزاع، قال: «يجب أن نكون واقعيين، هناك مجرمون سيقومون بهذا العمل بدلا منا، إذا كنا لا نفعل ذلك بشكل صحيح.»

وأشار غراندي بالمستشارة الألمانية، التي استضافت العام الماضي أكثر من مليون من طالبي اللجوء من سورية والعراق وأفغانستان، إلا أنه أبدى قلقاً حيال محاولات بعض الدول الأوروبية إغلاق الباب بوجه اللاجئين.

وأوضح أن «العالم يراقب ما تفعله أوروبا في مجال اللجوء، وإذا بدأت فرض القيود، وإقامة الحواجز، وأصبحت معادية، يمكنني أن أؤكد أن العالم سيتبعها في ذلك.» وأضاف: «لو اعتمدت أوروبا رداً منسقاً ومتناسكاً، لما كان حصل مثل رد الفعل هذا»، وتعهد بممارسة الضغوط على الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن.

تجدر الإشارة إلى أنه وفي 2015، دخل أكثر من مليون لاجئ، غالبيتهم من السوريين إلى أوروبا، ما تسبب في أخطر أزمة هجرة في القارة العجوز منذ عام 1945.

وأشار غراندي إلى أن 60 مليون شخص في جميع أنحاء العالم غادروا منازلهم بسبب الحرب والاضطهاد، ووفقاً للمفوضية، فيهدد الأرقام هي الأعلى في التاريخ، حيث شردت الحرب العالمية الثانية 50 مليون شخص.

لكننا يجب أن نتحدث أيضاً عن أسس التعايش الثقافي في ألمانيا، ووعدت بأن تكون هناك «أفعال محددة» بعد هذا الكلام.

من غصون ذلك، قال رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان، إنه يجب على الاتحاد الأوروبي إقامة سياج جديد عند الحدود الشمالية لبولندا، لأن الاتفاق الذي أبرم مع تركيا لن يكون كافياً لوقف مئات الآلاف من المهاجرين الذين يتدفقون على أوروبا.

وأضاف أوربان إن ألمانيا التي استقبلت مليون لاجئ العام الماضي تحولت في الآونة الأخيرة صوب «المنطق السليم» لإبطاء وصول اللاجئين. لكنه اقترح أن الحل الوحيد للقضية هو منع وصول المزيد من المهاجرين.

رئيس الوزراء المجري قال في مقابلة إذاعية: «اعتقد أن خط الدفاع التالي الذي نحتاج أن نبنيه يقع على الحدود

حددت الشرطة الألمانية هوية 32 شخصاً ممن شاركوا في أحداث كولونيا ليلة رأس السنة 31 كانون الأول، بينهم 29 مهاجراً يقيمون في ألمانيا.

وأعلن المفعل الرسمي لوزارة الداخلية الألمانية توبياس بلاتنه أسس، في مؤتمر صحافي الأرقام المتوفرة لدى الشرطة حتى مساء الخميس قائلا: «حددت الشرطة الفيدرالية هوية 32 شخصاً وأسماء 31 شخصاً وجهت إليهم اتهامات بالضرب والسرقه. وتوجد كذلك شكاوى على اعتداءات جنسية، عددها ثلاث حتى الآن فقط.»

وأضاف مفل الوزارة أن بين 31 مهاجماً معروفة أسماؤهم وهم المانيان و29 يقيمون في ألمانيا منهم 9 جزائريين و4 مغاربة و4 سوريين.

وكان حوالي 90 امرأة من نساء كولونيا تعرضن ليلة رأس السنة للتحرش من قبل رجال بسحنة أفريقية أوعربية، وحسب الشهود حاضر حشد من الرجال السكارى ضحاياهم وانزعوا منهم حقائبهم.

وقد أثارت هذه الهجمات موجة قوية من الانتقادات للتعامل الألماني مع المهاجرين وتطبيق سياسة الباب المفتوح، التي اعتمدها المستشار الألمانية أنغيلا ميركل في أيلول الماضي والتي أسفرت عن دخول أكثر من مليون لاجئ إلى ألمانيا.

من جهتها، أكدت ميركل أن الاعتداءات الجنسية في مدينة كولونيا تطرح تساؤلات بشأن التعايش الثقافي ولا تعترضها حداً أفرادياً، وقالت: «بالطبع، هناك تساؤلات جدية تتعلق إطار ما حدث في كولونيا، وهذا التساؤل يخص ما إذا كانت هناك علاقة، وما إذا كان هناك أسلوب عام للتصرف، وما إذا هناك نوع من الاحتقار تجاه النساء.

علينا أن نقف ضد ذلك بكل حزم، لأنني لا أعتقد بأن هذا حادث لغرفادي.» وأكدت المستشار الألمانية أنه يجب على الدولة إيجاد الرد على تلك التساؤلات. وأشارت إلى أنه «إذا تطلب ذلك تغييرات قانونية، وتغييرات في نظم الحماية الذي توفره الشرطة، فأود التأكيد بأننا قد اتخذنا خطوات لزيادة ميزانية وزارة الداخلية، وزيادة عدد الشرطيين الفدراليين بمقدار 4 آلاف شخص، وهذه أمور ضرورية»

فنزويلا: المعارضة تتحدى مادورو والجيش يجدد ولاءه المطلق له



جداً وأخر كانون الأول. ومما زاد تياراً انصاراً تشافيزياً في فنزويلا على رغم هزيمته في الانتخابات التشريعية، إذ هو موجود في جميع السلطات الأخرى سواء التنفيذية أو الجيش أو القضاء.

وأسفرت الانتخابات النيابية في كانون

انهيار اقتصادياً بوتيرة تراكمت مع تراجع أسعار الخام، ويثير النقص اليومي للسلع وإلته، وقد أمهلت المعارضة نفسها 6 أشهر لتنتجها الأيديولوجية دستورية.

وعين مادورو الذي طلب من وزرائه الاستقالة، بعد يومين من هزيمة حزبه في انتخابات السداس من كانون الأول الماضي، حكومة جديدة مهمتها التعامل مع مرحلة جديدة من الثورة لمواجهة البرلمان بورجوازي.

ويضع هذا الفريق الحكومي نصب عينيه على حد قوله، إيجاد حل للوضع الاقتصادي الخطير وزيادة عملية تصنيع واعاش للتيار التشافيزي الذي يحمل اسم الرئيس الراحل هوغو تشافيز الذي تولى الحكم من 1999 إلى 2013.

وتؤكد تشكيلة الحكومة أن مادورو يراهن على أطروحات يسارية في المجال الاقتصادي، من خلال اختيار الخبير الاقتصادي وعالم الاجتماع لويس سالاس وزيراً للاقتصاد المنتج.

وفي الأشهر الأخيرة، شهدت فنزويلا التي تمتلك أكبر احتياطات نفطية في العالم،

أعلن وزير الدفاع الفنزويلي فلاديمير بادريو، أمس، دعم الجيش المطلق وغير المشروط للرئيس نيكولاس مادورو في ظل الأزمة التي تشهدها الحكومة مع البرلمان، وقال: «الرئيس هو أعلى سلطة في الدولة ونحن نجب وولاءنا المطلق ودعمنا غير المشروط له.»

وأعرب بادريو عن دعمه لرئيس الدولة مادورو أثناء حضور الأخير لاحتفال رسمي أقيم داخل القنطة التي دُفن فيها الرئيس الراحل هوغو تشافيز.

وبد بادريو بمحاولة المعارضة سحب رمزية تمتلك غالبية الثلثين في البرلمان الأميركي سيمون بوليفار من مبنى البرلمان وأعرب عن سخط القوات المسلحة العميق من هذه الخطوة.

وكانت المعارضة الفنزويلية اليمينية قد طالبت في وقت سابق، مادورو بالرحيل بعد أن أصبحت تمتلك غالبية الثلثين في البرلمان الفنزويلي ما يمنحها سلطات واسعة، وذلك فور توليها مهامها التشريعية.

وتملك المعارضة 112 مقعداً من أصل 167، ولديها أكثرية الثلثين، التي تمكنها

لا تشبه السعودية قطر شريكة أردوغان وعائلته، فهي لم تستطع الوقوف في وجه قرار الجامعة العربية في شأن وجوب انسحاب تركيا من الأراضي العراقية، لكنها فتحت أبوابها لأردوغان تركيا يبدو كأنه أجل مطالبته بالعثمانية الجديدة والقيادة الإقليمية واتجه إلى الانضمام إلى «التحالف الإسلامي الذي تقوده السعودية ضد الإرهاب. اقترب من قطر إذ وقع الطرفان اتفاقاً لاستيراد تركيا الغاز الطبيعي، وقال أردوغان إن قطر تخطط للحدول في قطاع الغاز الطبيعي المسال في تركيا، وهي تقوم باستكشاف ما إذا كان يمكن أن تستثمر في تركيا في مجال تخزين الغاز الطبيعي، واتخذت خطوة إلى الأمام في هذا الشأن، كذلك تعهدت تركيا بإقامة قاعدة عسكرية لحماية قطر من أعدائها، لكن لم يجر تحديد العدد.

جاءت الاستثمارات القطرية في تركيا بعدما عانت الأخيرة من هروب بعض رؤوس المال الأجنبية، فمُنذ الانتخابات الأول من تشرين الثاني الماضي قُدرت انسحابات المستثمرين الأجانب بـ 5.1 مليار دولار، كذلك انسحبا من سوق الأسهم التركية، لكن قطر وضعت 2.7 مليارات دولار في خامس أكبر بنك في تركيا. كما قام البنك الوطني القطري بخطوات ذات أهمية اقتصادية ومالية لتركيا، إذ أتت خطوة دعم البنك كعمع معنوي لكل من الحكومة والأسواق عندما انخفضت الثقة باليرة التركية وزاد التضخم... في عام 2013 قام البنك التجاري القطري بشراء أسهم وقروض البنك التركي (A bank) بمبلغ 460 مليون دولار أعلنت قطر أنها تتطلع إلى المساهمة في المستقبل الاقتصادي لتركيا. كذلك دخلت قطاع الإعلام في تركيا حيث بدأ وجودها في هذا القطاع منذ 2008 لكنه أخذ اليوم بالتوسع.

مؤخراً جرى بيع جريدة «صباح» إلى أحد أصدقاء أردوغان في معاملات مثيرة للجدل، إذ أن الجريدة كانت قد احتلت مكاناً بارزاً في فضيحة الفساد والرشوة التي هزّت الحكومة الحكومة في كانون الأول 2013، كذلك قام صندوق التوفير وإيداع التامينات الذي يدير الشركات التي تضم الدولة التركية بدعا عليها عبر الحراسة القضائية ببيع صحيفتين وقناة فضائية وشركة مصنعة للمركبات إلى قطر التي اشترت «بيجيتورك»، وهو أكبر استثمار في قطاع الإعلام التركي لدى هذه الشركة 239 محطة تلفزيونية، كذلك اشترت وسائل الإعلام منها محطة (أت.في. ATV) التي كانت تحت الحراسة بسبب ديون المصارف غير المسددة، وكانت تحت إدارة صهر أردوغان بيرات البيرق، وهو وزير الطاقة في الحكومة اليوم. حصل القطريون على 25 في المئة من أسهم المجموعات الإعلامية واستثمروا في قطاع اللبسة. وهكذا تكون استثمار قطر في تركيا قد بلغت حوالي 6 مليارات دولار، ووفق التقارير يمكن أن تصبح 10 مليارات دولار.



للوقت اللازم لإنتاج ما يكفي من المواد القابلة للاشتعال لصنع قنبلة ذرية.

ويحسب كيري فإن إرسال شحنة يوم الـ 28 من كانون الأول ضاعف 3 مرات هذه الفترة بحيث باتت من 6 إلى 9 أشهر بعدما كانت من شهرين إلى ثلاثة.

ودخل الاتفاق حين التنفيذ ستحدده الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ستنتج أكثر من 300 كغ من اليورانيوم المنضب من يوم بداية سريان الاتفاق، وبذلك فإن طهران لم تعد تملك ما يكفي من الوقود الذي يمكن تخصيصه بلوغ المستوى الضروري لصناعة قنبلة نووية ما يعني تمديداً لأكثر من عام

الأميركية على إيران، وتابع: «في الأيام المقبلة سنحقق هدفنا بأن تكون هذه الفترة أكثر من عام.»

وأشاد الوزير الأميركي بإرسال طهران يوم الـ 28 من كانون الأول، شحنة يورانيوم مهمة إلى روسيا ما يشكل مرحلة حاسمة في اتفاق فيينا.

وبموجب الاتفاق تعهدت إيران عدم حيازة أكثر من 300 كغ من اليورانيوم المنضب من يوم بداية سريان الاتفاق، وبذلك فإن طهران لم تعد تملك ما يكفي من الوقود الذي يمكن تخصيصه بلوغ المستوى الضروري لصناعة قنبلة نووية ما يعني تمديداً لأكثر من عام

أعلن وزير الخارجية الأميركي جون كيري، أن الاتفاق التاريخي مع إيران بشأن برنامجها النووي سيبدأ تنفيذه خلال بضعة أيام، وقال: «بضعة أيام تقصلاً عن بدء تنفيذه إذا سار كل شيء على ما يرام.»

وذكر كيري أنه تحدث مجدداً هاتفياً مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، وقال إن ظريف عبر عن نية طهران في الوفاء بالتزاماتها حتى يوم تطبيق الاتفاق بأسرع ما يمكن، وأضاف: «نحن ملتزمون ومستعدون للتحرك في هذا اليوم، ومن دون الدخول في التفاصيل، فهذا الأمر قد يحصل قبل الموعد المقرر،» في إشارة إلى بدء تخفيف العقوبات